مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
JEBS 2014
المجلد: 9 العدد: 2 ديسمبر 2022
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
FACULTY OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE
Misrata University جامعة مصراتة

أثر الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية للفترة (1995 – 2018م)

عبد الحميد مسعود كرواد
محاضر بجامعة ليبيا المفتوحة
kerwadabdalhamed@gmail.com

عبد الباقي إدريس سعيد
أستاذ مساعد بجامعة النيلين
A.abdelbagi@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022.09.05 **تاريخ القبول: 2022.11.24** **تاريخ النشر: 2022.12.30**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الجمهوريه التونسية للفترة (1995 – 2018م) من خلال التعرف على آراء المستهدفين من عينة الدراسة، ولاختبار فرضيات الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي، حيث تم تجميع البيانات عن طريق قائمة الاستبانة، وللوصول للنتائج حللت البيانات بواسطة البرامج الإحصائية (**spss ,smart pls3**) وتوصلت الدراسة إلى نتائج، مفادها: عدم وجود أثر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي. بينما يوجد أثر غير مباشر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية كعامل وسيط، وهو ما يؤكد أن التنمية الاقتصادية تعد كعامل وسيط في تأثير الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.

الكلمات الدالة: الشراكة الأورومتوسطية – التنمية الاقتصادية – الاستقرار السياسي.

Abstract:

The study aimed to identify The impact of the European economic partnership on the political economic development in the Republic of Tunisia between (1995 – 2018).

In order to test the hypotheses of the study, the descriptive approach was relied upon, where the data was collected through the questionnaire, and to reach the results, the data was analyzed by statistical programs (spss, smart pls3). The study concluded that there is no impact of the Euro-Mediterranean economic partnership on political stability. While there is an indirect impact of the Euro-Mediterranean economic partnership on political stability through economic development as a mediating factor, which confirms that economic development is considered as a mediating factor in the impact of the Euro-Mediterranean economic partnership on political stability in the Republic of Tunisia

Keywords: Euro-Mediterranean Partnership- Economic Development - Political Stability

أولاً: الإطار العام للدراسة

1. المقدمة

يعد مجال العلاقات الاقتصادية الدولية من أهم المجالات المهتمة بدراسة وتحليل الاقتصاد السياسي في هذا العصر، نتيجة التطورات والتغيرات المتلاحقة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، وهذه التحولات والتغيرات في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية تشير إلى وجود مجموعة من العوامل الدافعة تعمل على تشكيل وتكوين نظام اقتصادي عالمي جديد (العولمة الاقتصادية)، متجلي في ظهور المنظمات الاقتصادية الدولية، والاتجاه نحو اقتصاديات السوق وتحرير التجارة وتوسيع الاستثمارات، وفي خضم هذه المنافسة الحثيثة في الساحة الدولية، لجأت الدول إلى إقامة الاتحادات والتكتلات الاقتصادية، كما لجأت إلى استراتيجيات التعاون والشراكة ضمن الدول والأقاليم المتجاورة للتقليل من مخاطر العولمة الاقتصادية والاستفادة إلى أكبر قدر ممكن من هذه التغيرات والتحولات التي طرأت على الساحة الدولية.

ولأهمية المنطقة المتوسطية كونها منطقة جغرافية تربط قارات العالم فضلا عن كونها تمتلك الموارد الطبيعية ويسكنها تجمع بشري مهم على الساحة الدولية، سعى الاتحاد الأوروبي الى تطوير علاقاته الاقتصادية مع هذه المنطقة، فأدخل مفهوم الشراكة القائمة على التعاون مع الدول المتوسطية التي تستند على البعد التاريخي والحضاري.

وفي مسار هذه المستجدات العالمية المتسارعة لم تجد الأنظمة السياسية للدول النامية – والتي من بينها الجمهورية التونسية – خياراً إلا الدخول في دائرة هذه المستجدات لعلها تجد ضالتها في الرفع من مستوى اقتصادياتها وإصلاح هياكلها الاقتصادية، وتبني عمليات التنمية الاقتصادية وذلك للتخفيف من حدة التناقضات التي تشوب اقتصادياتها والعمل على استقرارها الاقتصادي، فضلا عن استقرارها السياسي، ومن تم استمرار أنظمتها الحاكمة. وبذلك فقد وقّعت الجمهورية التونسية اتفاقاً مع الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برشلونة عام(1995م)، عرف باتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والتي من ضمن بنودها الشراكة الاقتصادية.

وتأسيساً على ما سبق ونظراً لأهمية الموضوع، فإن الدافع من وراء هذه الدراسة يتمثل في إبراز الأثر الذي تلعبة الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية في ظل عصر العولمة والإقليمية على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية كإحدى الدول النامية.

2. مشكلة الدراسة:

من خلال الاطلاع على أدبيات الموضوع والدراسات السابقة، وكذلك بنود اتفاقية الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية التونسية في إطار الشراكة الأورومتوسطية، يلاحظ أن هذه الاتفاقية تمثل طرفين غير متكافئين (شريط عابد2004م) فالاتحاد الأوروبي يعد أكبر تجمع اقتصادي على الساحة الدولية، ويمتلك إمكانيات وموارد اقتصادية هائلة في حين تقابله دول منفردة ونامية –من بينها تونس– تسعى إلى خلق وتطوير عمليات التنمية لاقتصاداتها وتحاول تصحيح هياكلها الاقتصادية والاستفادة من مزايا الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية فضلاً عن استقرارها السياسي والذي يعد فيه الاستقرار الاقتصادي العامل الرئيس.

ومن هذا المنطلق، فإن المشكلة البحثية في هذه الدراسة تتمحور في الإجابة على التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: ما أثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية؟

التساؤل الثاني: ما أثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية؟

التساؤل الثالث: ما أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية؟

التساؤل الرابع: ما الأثر الذي تحدثه الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية في الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية (متغير وسيط)؟

3. الدراسات السابقة:

دراسة: (سلمى،2015م) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، التي تعد تحديا كبيرا لدول البحر المتوسط، ومنها: تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر، في ظل العولمة الاقتصادية المتواجدة في الساحة الدولية. واعتمدت الدراسة على مؤشر الميزة النسبية في الاقتصاد الوطني لدول محل الدراسة، لمعرفة التغيرات الحاصلة في اقتصاديات هذه الدول بعد دخولها في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ. واختصت الدراسة بالتركيز على عدة دول تطبق الشراكة الأورومتوسطية، ومن هذه الدول تونس. حيث خلصت هذه الدراسة – فيما يخص تونس– إلى أن الشراكة الأورومتوسطية كان لها أثر على تنافسية بعض القطاعات بالسلب أو الإيجاب، وكان هناك أثر سلبي على قطاع الطاقة بعد دخوله حيز التنفيذ وأثر إيجابي في تنافسية كلا من النسيج والكيماويات والكهرباء، وهو ما يخلق نوعاً من التنمية داخل الاقتصاد التونسي.

دارسة: (شهلة وشهرزاد،2018م) تناولت الدراسة برامج الدعم المقدمة من الاتحاد الأوروبي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية ومعرفة آثارها الاقتصادية في تونس. وتوصلت الدراسة من خلال المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على الإحصائيات. إن تونس تعدّدت فيها برامج الدعم محققة نتائج إيجابية ساهمت في النهوض بالمؤسسات الصغيره والمتوسطة في تونس وجسد منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والذي بدوره يخلق تنمية اقتصادية داخل الجمهورية التونسية.

دراسة (جوادي،2015م) تناولت الدراسة دور تدني مؤشرات التنمية الاقتصادية كمحرك اقتصادي للحراك السياسي الذي شهدتة الدول العربية مؤخراً، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تداخل بين الوضع الاقتصادي والحراك السياسي، وأن التنمية الاقتصادية هي أكثر المحركات التى تسهم في اشتعال فتيل التغير السياسي، وبالتالي عدم الاستقرار السياسي، وأن العامل الاقتصادي المتمثل في التنمية الاقتصادية هو المسبب الرئيس لما جرى في دول الربيع العربي من تغير وعدم استقرار، وخاصه عند تزامنه مع تدني شبه مستقر في كل المؤشرات الاقتصادية للتنمية في هذه الدول.

دارسة: (Dimitraki،2010م) تناولت هذه الدراسة كلاً من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والعلاقة بينهما، وتوصلت إلى أن النمو الاقتصادي والاستقرار يؤثر كلٌّ منهما في الآخر تأثيراً سلبياً وإيجابيا. بمعنى أن عدم الاستقرار السياسي يؤثر في النمو الاقتصادي، وأن السياسات السيئة التي تتبعها الحكومة

ISSN (Online): 2521-8360

تؤدي إلى أداء اقتصادي سيىء يؤثر بدوره في عدم استقرار النظام. حيث يؤدي الأداء الاقتصادي السيىء إلى إحداث توتر في المجتمع يؤدي إلى تهديد بقاء الحكومة، وبالتالي إلى زعزعة الاستقرار السياسي لدولة.

مما سبق عرضه من دراسات حول هذا الموضوع، تبين أن بعض هذه الدراسات تناولت الموضوع من خلال متغيرين فقط: الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية والتنمية الاقتصادية، في حين أن الدراسات الأخرى تناولت كلا من: متغير التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي من المتغيرات التالية (الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية، النمو والتنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي) أما الدراسة الحالية فتميزت بدراسة المتغيرات الثلاثة كحزمة واحدة، وهذا مالم يتم دراسة في ادبيات هذا الموضوع من قبل، وقد تناولت الدراسة التأثير المباشر للمتغيرات باعتماد الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية كمتغير مستقل والتنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي كمتغيرات تابعة، فضلا عن دراسة الأثر غير المباشر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية، وبشكل عام فإن هذه الدراسة ركزت على موضوع حيوي ومهم للدول النامية بشكل عام وللدولة الليبية بشكل خاص كونها لم توقع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية مع الاتحاد الأوروبي وهي تسعى للانضمام لهذه الشراكة من خلال حضورها للاجتماعات بصفة مراقب، وأن مثل هذه الدراسات تعطي مؤشراً ولو مبدئياً عن الآثار الاقتصادية والسياسية لهذه الشراكة.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية وما يترتب عليها من تأثير على التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية، خاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار السائدة على إثر أزمات اقتصادية أو ظروف سياسية كالتي تمر بها بعض دول الربيع العربي الآن عقب الثورات التي قامت فيها. وإذ تؤكد الدراسة على أهمية العوامل الاقتصادية في التأثير على الاستقرار السياسي للدول النامية، فإنها تأخذ في اعتبارها في الوقت نفسه أن هذه العوامل تتأثر بدورها بالاستقرار السياسي.

5. أهداف الدراسة:

1- بيان أثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.
2- معرفة أثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية.
3- معرفة أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.
4- بيان الأثر الذي تحدثه الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية في الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية (متغير وسيط).

6. فرضيات الدراسة:

في ضوء الاطلاع والملاحظات التي أثارتها المشكلة والهدف من هذه الدراسة تم صياغة الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة وهي:

الفرضية الأولى: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للتنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.

الفرضية الرابعة: يوجد أثر إيجابي غير مباشر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية (**التنمية الاقتصادية متغير وسيط**).

7. حدود الدراسة:

أ) الحدود المكانية: الجمهورية التونسية.

ب) الحدود الزمانية: الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة من عام (1995- 2018م).

ثانيًا الجانب النظري:

8. مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

اختلفت التعاريف الخاصة بالشراكة (**Partnership**) باختلاف تخصصات المهتمين بها، من سياسيين واقتصاديين، غير أن طبيعة مفهوم الشراكة يرتبط عادة بالمعنى الاقتصادي، والشراكة في معناها الواسع عبارة عن "تكتل أو تحالف بين مجموعة من الدول تجمعهم رؤية محددة تشمل الأبعاد السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والثقافية.(مصطفى خشيم، 2003)

وجاءت الشراكة الأورومتوسطية **Euro-Mediterranean partnership** مكونة من جزئين، الجزء الأول (الأورو) ويقصد به أوروبا كون أحد أطراف الشراكة (الاتحاد الأوربي)، أما الجزء الثاني (المتوسطية) نسبة لضفتي البحر الأبيض المتوسط، حيث عرفت الشراكة الأورومتوسطية على أنها: " الإطار الجديد للعلاقات الاقتصادية والأمنية والثقافية والسياسية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط باتجاه إقامة منطقة تبادل بحلول عام 2010".(محمد أبوعشة، 2003م)

9 . مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية:

يُعنى النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، من خلال ذلك استخدم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية كمترادفين كون أن كلاً منهما يعني التغير للأفضل كما يميل البعض على إطلاق مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما. وتعد التنمية بشكل عام مفهوم واسع وشامل، ويرجع ذلك إلى تغطيته لعدة جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وباعتبار التنمية الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة فقد عرفت التنمية كما ورد في تعريف هيئة الأمم المتحدة (1956م) بأنها: " العملية التي يمكن بمقتضاها توجية كافة الجهود لجميع أفراد المجتمع بهدف خلق ظروف

ISSN (Online): 2521-8360

اجتماعية واقتصادية ملائمة في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن". كما عرفت بأنها: العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج .(عبد القادر عطية، 1999م) فيما عرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلى أو إجمالى الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (محمد عجيمة، 2006م)

10. مفهوم الاستقرار السياسي:

لايختلف مفهوم الاستقرار السياسي عن غيره من مفاهيم علم السياسة من حيث جوانب دراسته والعوامل التي يوثر ويتأثر بها، ويرتبط تحليل مفهوم الاستقرار السياسي من خلال الربط بينه وبين المجال البحثي المراد التعرف على الظاهرة من خلاله، ويتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفة السياسي، وقد عرفته الموسوعة البريطانية بأنه الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظاً على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي.

ثالثاً الجانب العملي:

11. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي؛ لأن هذا النوع يقوم على تحديد الظاهرة، ووصف العلاقة بين متغيرات الدراسة للوصول إلى نتائج حول موضوع الدراسة(الدليمي، وصالح، 2014م). حيث يتكون مجتمع الدراسة من موظفين يشتغلون في دوائر حكومة ومراكز بحثية، كذلك طلبة دراسات عليا بالجامعات التونسية (ماجستير – دكتوراة) ذوي اختصاصات تمس بنود الشراكة في الجمهورية التونسية، ولديهم دراية وإلمام ببنود الشراكة الاقتصادية التونسية مع الاتحاد الأوروبي (الشراكة الأورومتوسطية) وبهدف تحقيق نتائج شاملة ومعلومات يمكن الاعتماد عليها. ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية.

12. تجميع البيانات: جمعت البيانات عن طريق استبانة تم تصميمها بواسطة الباحثين بناء على أدبيات الموضوع ومؤشرات التنمية والاستقرار السياسي، وتم تحكيم الاستبانة من مختصين في علم السياسة والاقتصاد والإحصاء، وقد استغرق جمع البيانات أكثر من شهرين ونصف، وتم توزيع (123) استبانة بالتعاون مع عدد من المواطنين التونسيين. حيث تم استرجاع (109) استبانة وكانت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (100) استبانة، أي بمعدل (81%) من عدد الاستبانات الموزعة.

13. خصائص عينة الدراسة:

من خلال البيانات المتحصل عليها والمتعلقة بالمستجوبين تبين أن عينة الدراسة كانت موزعة بين الثلاث الفئات العمرية الأولى بالتساوي بينما كانت نسبة أفراد العينة التي تزيد أعمارهم عن (55) سنة يمثلون ما نسبته (11%) وأن ما نسبته (42 %) من أفراد العينة حاملين الدرجة العلمية الماجستير بينما

فيما يتعلق بالتخصص الوظيفي فقد بينت النتائج أن (25 %) من أفراد العينة هم من حملة التخصص العلمي الاقتصاد، ومثلت ما نسبته (39 %) من المستجوبين يشتغلون في وظائف إدارية، وأن ما نسبته (25%) يشتغلون في إدارات وسطى، وفيما يخص سنوات الخبرة فقد كان المستجوبون الذين خبرتهم من(10) إلى(15) سنة يمثلون ما نسبته (26 %).

14. الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

تم احتساب كل من المتوسطات والانحرافات المعيارية لوصف متغيرات الدراسة، حيث كان متوسط الدراسة لمتغير الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية (3.833) وانحراف معياري (0.603) وهو في منطقة الموافقة، بينما كان المتوسط الحسابي لمتغير التنمية الاقتصادية (2.951) وانحراف معياري (0.74554) وهو محايد. أما في يخص المتوسط الحسابي للاستقرار السياسي قد كان (3.153) وانحراف معياري(0.705) وهو في منطقة الحياد أيضاً.

15. اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج (**Smart PLS3**) وهو نموذج إحصائي يسمح بدراسة العلاقات بين مجموعة من المتغيرات المستقلة (**Independent Variable**) والمتغير التابع (**Dependent Variable**) ، ولقد تم استخدام برنامج (**Smart PLS3**) لأنه يقلل من الأخطاء القياسية، ويتم استعماله في حالة العينات الصغيرة، وعند تحليل البيانات بهذا الأسلوب أو النموذج فإن التحليل يمر بمرحلتين: (**Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, 2011**)

أ- **نموذج قياسي (نموذج خارجي) : Measurement Model**

ومن خلاله يتم التأكد من مدى صدق وثبات فقرات الاستبانة في قياس متغيرات الدراسة، ويسمى (تقييم النموذج القياسي).

ب- نموذج هيكلي (نموذج داخلي): Constriction Model

ومن خلاله يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات الكامنة فيما بينها.

1.15- تقييم النموذج القياسي:

ومن خلاله يتم دراسة موثوقية ومصداقية مقياس الدراسة (قائمة الاستبانة) عن طريق التشبعات (**Loading**) والتي من المفترض أن تزيد عن(0.5) لكل بند من البنود التي تقيس كل متغير، كذلك درجة الموثوقية ومصداقية النموذج، ويتم عن طريق حساب الموثوقية المركبة (**CR**) والتي من المفترض أن تكون أكبر من (0.7) ولتقييم المصداقية يتم استخدام متوسط التباين (**AVE**) والذي من المفترض أن يكون أكبر من (0.5) ومن خلال إجراء الاختبار تم الحصول على البيانات الموضحة بالشكل (1)

ISSN (Online): 2521-8360

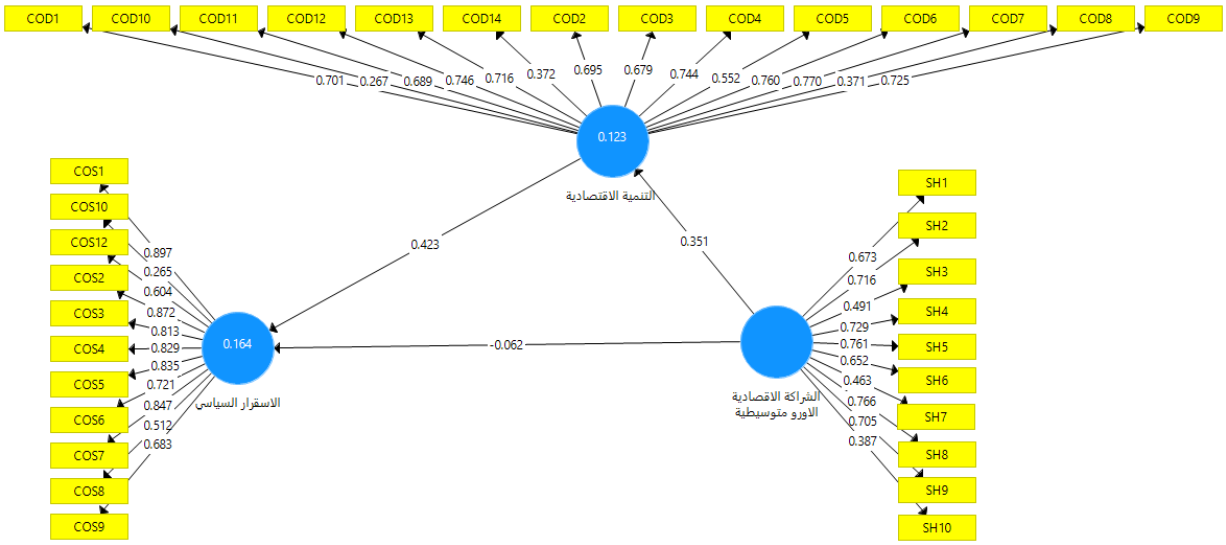

شكل (1) يوضح النموذج القياسي

من خلال فحص النموذج السابق يتضح أن هناك مجموعة بنود تحتاج إلى الحذف لأن التشبعات الخاصة بها كانت أقل من (0.5) حيث تم حذف ثلاثة بنود من البنود التي تقيس الشراكة الاقتصادية الأوروميتوسطية وهما بالتحديد (**SH10-SH7-SH3**) أما فيما يخص التنمية الاقتصادية فقد تم حذف ثلاثة بنود وهي بالتحديد (**COD14-COD10-COD8**) وفيما يخص بنود الاستقرار السياسي تم حذف بندين وهما بالتحديد (**COS11-COS10**).

بعد ذلك تم إجراء الاختبار مرة أخرى، وأوضح الاختبار أن جميع الشروط المذكورة أعلاه قد تحققت التشبعات أكبر من(0.5) الموثوقية المركبة أكبر من (0.7) متوسط الانحراف المتوسط أكبر من (0.5) كما هو موضح في الشكل رقم (2) والجدول رقم (1).

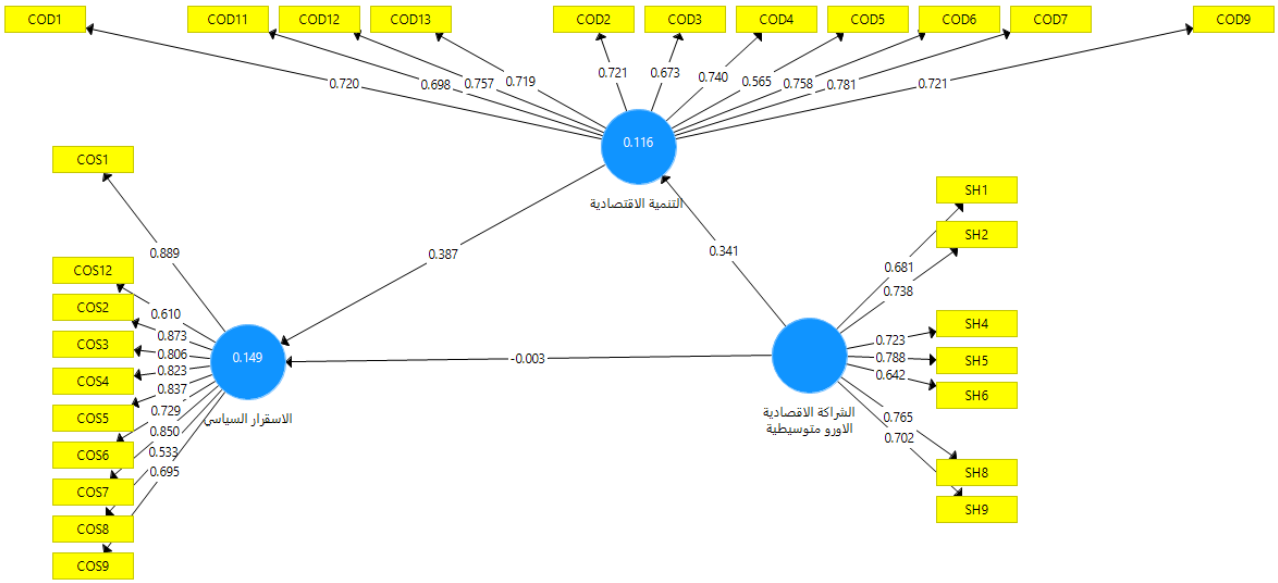

شكل (2) يوضح النموذج القياسي

جدول (1) يوضح الموثوقية وصحة التباين للبيانات

العبارات والمركبات	البنود	التشبعات	الموثوقية المركبة	معامل الفا	متوسط التباين المفسر (AVE)
الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية	SH1	0.681	0.883	0.848	0.520
	SH2	0.738			
	SH4	0.723			
	SH5	0.788			
	SH6	0.642			
	SH8	0.765			
	SH9	0.702			
التنمية الاقتصادية	COD1	0.720	0.920	0.985	0.513
	COD2	0.721			
	COD3	0.673			
	COD4	0.740			
	COD5	0.565			
	COD6	0.758			
	COD7	0.781			
	COD9	0.721			
	COD11	0.698			
	COD12	0.757			
	COD13	0.719			
الاستقرار السياسي	COS1	0.889	0.936	0.926	0.597
	COS2	0.873			
	COS3	0.806			
	COS4	0.823			
	COS5	0.837			
	COS6	0.729			
	COS7	0.850			
	COS8	0.533			
	COS9	0.695			
	COS12	0.610			
أثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية في التنمية الاقتصادية				0.116	R^2
أثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية والتنمية الاقتصادية في الاستقرار السياسي				0.149	R^2
المصدر: من إعداد الباحثين (اعتماد على مخرجات برنامج Smart PLS Version 3.2.3)					

. معامل التحديد: (R^2) :

يستخدم أيضا لتقييم النموذج الهيكلي، فحسب (Yang, Isa, Ramayah, & Jermsittiparsert, 2020) فإن قيم (R2) في بحوث العلوم الاجتماعية، يتطلب أن تكون أكبر من(0.1) لتدل على جودة نموذج

ISSN (Online): 2521-8360

الدراسة. ولقد كانت قيم (R2) لهذه الدراسة (0.116) لتنمية الاقتصادية، بينما كانت للاستقرار السياسي (0.149) كما هو موضح في الجدول (1) والشكل (2). وهذا ما يوضح أن التغير في التنمية الاقتصادية يمكن تفسيره بمعدل (11.6%) عن طريق التغير في الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية. بينما التغير في الاستقرار السياسي يمكن تفسيره بنسبة (14.9%)عن طريق التغير في كلٍ من الشراكة الأورومتوسطية والتنمية الاقتصادية.

. صدق التمايز

بالإضافة إلى ما سبق فقد أظهر معيار (**Fornell & Larker,** 1981) أن الجدر التربيعي لقيم متوسط التباين المفسر (AVE) بين أن ارتباط المتغير مع نفسه أكبر من ارتباطه بالمتغيرات الأخرى، وهذا يؤكد أن شرط التمايز قد تحقق كما هو موضح في الجدول رقم (2) .

جدول (2) يوضح صدق التمايز

	التنمية الاقتصادية	الشراكةالاقتصادية الأورومتوسطية	الاستقرار السياسي
التنمية الاقتصادية	**0.716**		
الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية	0.341	**0.721**	
الاستقرار السياسي	0.386	0.129	**0.773**

2.15- تقييم النموذج الهيكلي:

لاختبار فرضيات الدراسة تم تقييم النموذج الهيكلي وذلك باستخدام طريقة **Bootstrapping** لمعرفة ما إذا كان معامل المسارة ذو أهمية (**Significant**) **Sarstedt, , Ringle, Smith, Reams, & Hair,** 2014) كما هو موضح بالجدول (3) والشكل (3).

جدول (3) يوضح اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية	الأثر	قيمة بيتا	الانحراف المعياري	قيمة t-value	مستوى المعنوية	القرار
ف1	**يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية .**	-0.003	0.178	0.017	0.987	رفض
ف2	**يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(5%) متوسطية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية**	0.341	0.080	4.257	0.000	قبول
ف3	**يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) للتنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية**	0.387	0.078	4.935	0.000	قبول

ف4	**أثر الشراكة الاقتصادية الأوروموتوسطية على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية التنمية الاقتصادية (كعامل الوسيط)**	0.132	0.044	2.994	0.003	قبول

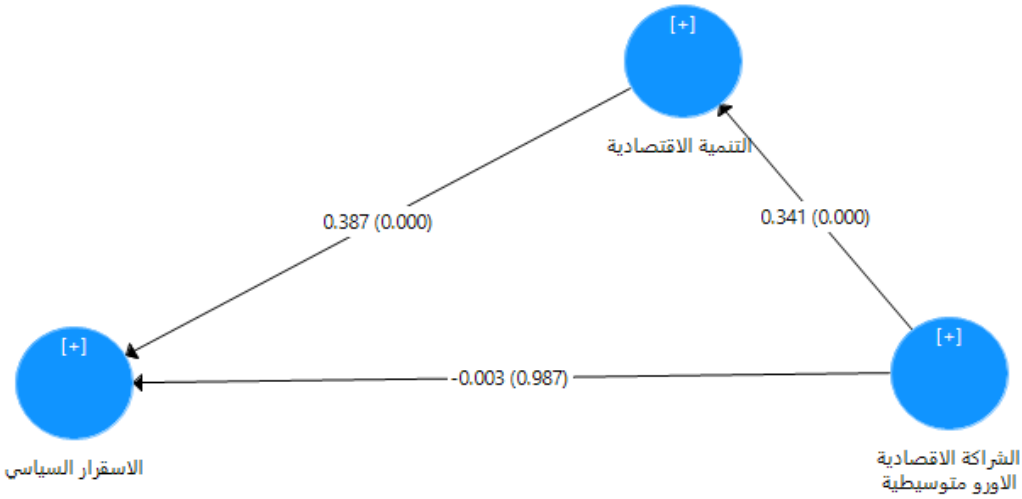

شكل (3) يوضح النموذج القياسي

اختبار الفرضية الأولى (ف1): أثر الشراكة الاقتصادية الأوروموتوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.

من خلال الاطلاع على الجدول (3) والشكل (3) تبين أن الفرضية الأولى (ف1) تم رفضها، حيث كان مستوى المعنوية (P–Value) الخاصة بها أكبر من(0.05) وهو يدل على أنه لا يوجد أثر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي حسب آراء عينة الدراسة. وبالتالي حسب هذه النتيجة تم رفض الأثر المباشر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسية في تونس.

اختبار الفرضية الثانية (ف2): أثر الشراكة الاقتصادية الأوروموتوسطية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية.

أوضحت التحليلات الإحصائية لهذه الفرضية بأن الشراكة الاقتصادية الأوروموتوسطية لها أثر إيجابي على التنمية الاقتصادية. حيث كانت قيمة (P–Value) (0.000) وقيمة بيتا β (0.341) كما هو موضح في الجدول (3) والشكل (3) وهذا يدل على أن التغير في التنمية الاقتصادية يتأثر إيجابيا بالشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية بما نسبته (12%) تقريبا، حسب رأي عينة الدراسة.

الفرضية الثالثة ف3: أثر التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية

من خلال اختبار هذه الفرضية وعن طريق الاختبارات الإحصائية تم التوصل إلى النتيجة الموضحة بالجدول (3) والشكل (3) والتي تقضي بوجود أثر إيجابي للتنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي في

ISSN (Online): 2521-8360

تونس. وهذا مفاده أن التنمية الاقتصادية أحد العوامل المهمة التي تساعد على الاستقرار السياسي حسب آراء العينة. حيث إشارة التحليلات إلى أنه يمكن تفسير التغير في الاستقرار السياسي بالتغير في التنمية الاقتصادية بمعدل (14%) تقريبا.

الفرضية الرابعة ف4: أثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية (التنمية الاقتصادية كمتغير وسيط).

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الأثر غير المباشر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي عن طريق التنمية الاقتصادية في تونس. ولهذا الغرض تم اختبار الفرضية التي تقضي بأن التنمية الاقتصادية تعد كمتغير وسيط بين الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية والاستقرار السياسي. وهو ما تم إيضاحه من خلال التحليلات الإحصائية المبينة في الجدول (3) والشكل (3) حيث تم قبول فرضية الدراسة عند مستوى معنوية (1%) (p-value = 0.003) وقيمة بيتا β (0.132) وهذا ما يدل على أن التنمية الاقتصادية تعد كعامل أساسي لأثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي.

. اختبار قدرة النموذج على التنبؤ (Q^2)

كما أن هناك أداة أخرى لتقييم النموذج الهيكلي وهي معامل Q^2 ((Stone - Geisser , وهذا المعامل عندما يكون أكبر من الصفر يدل على قدرة النموذج على التنبؤ، حيث كان في هذه الدراسة للتنمية الاقتصادية المتغير الوسيط يساوي (0.049) والاستقرار السياسي كمتغير تابع يساوي (0.123) مما يدل على أن نموذج الدراسة له أهمية تنبؤية (Henseler, & Christian, 2009) .

16.مناقشة الاستنتاجات:

لقد بينت نتائج الدراسة أن هناك أثر إيجابي للشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية وهذا يتفق مع ما توصلت إلية كل من دراسة (سلمي2015 وشهلة وشهرزاد2018) كون ان الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية لها تأثير اجابي على التنمية في تونس.

كذلك توصلت نتائج الدراسة الى أن هناك اثر ايجابي للتنمية الاقتصادية في تونس على استقرارها السياسي هو ما يمثل توافق مع نتائج دراسة كل من **(جوادي 2015 و Dimitraki2010)** والتي اوضحت أن هناك علاقة تأثير بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

كما توصلت الدراسة الى أنة لايوجد أثر مباشر للشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية على الاستقرار السياسي في تونس وان التاثير يكون ايجابياً من خلال التنمية الاقتصادية كعامل وسيط، وبذلك تميزت هذه الدراسة كونها اول دراسة تبين الاثر المباشر والغير مباشر للشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية على الاستقرار السياسي في في الجمهورية التونسية.

17- الاستنتاجات:

من خلال التحليلات الإحصائية للبيانات التي تم تجميعها عن طريق استمارة الاستبانة تبين الآتي:

1- من خلال التحليلات الإحصائية لفقرات الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية كان المتوسط الحسابي لها مرتفع، حيث بلغ (3.833) أي أنه حسب آراء العينة توفرت عدة مقومات ودوافع دعمت أواصر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية.

2- أوضحت التحليلات الإحصائية أن آراء عينة الدراسة فيما يخص التنمية الاقتصادية في الجمهورية التونسية كانت محايدة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لبنود التنمية الاقتصادية (2.951).

3- من خلال التحليلات الإحصائية تبين أن الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية متوسط حيث كان المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة (3.153) وهذا يدل على أن الاستقرار السياسي ليس بالشكل المطلوب.

4- لا يوجد أثر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي حسب آراء عينة الدراسة. وبالتالي حسب هذه النتيجة تم رفض الأثر المباشر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي في الجمهورية التونسية.

5- إن التغير في التنمية الاقتصادية يتأثر إيجابيا بالشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية بما نسبته (12%) تقريبا حسب رأي عينة الدراسة.

6- إن التنمية الاقتصادية أحد العوامل المهمة التي تساعد على الاستقرار السياسي حسب آراء العينة. حيث أشارت التحليلات إلى أنه يمكن تفسير التغير في الاستقرار السياسي بالتغير في التنمية الاقتصادية بمعدل (14 %) تقريبا.

7- يوجد أثر غير مباشر للشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية. وهذا يدل أن الشراكة الاقتصادية لا تؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي بينما لها أثر على الاستقرار السياسي من خلال التنمية الاقتصادية وهذا يدل-أيضا- على أن التنمية الاقتصادية تعد كعامل أساسي (وسيط) لأثر الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية على الاستقرار السياسي.

2.16 التوصيات:

1- تعظيم الاستفادة من مزايا الشراكة الاقتصادية في إطار الشراكة الأورومتوسطية مما يحقق مزيداً من التنمية داخل الاقتصاد التونسي والدفع باتجاه الاستقرار الساسي.

2- تفعيل دور اتحاد المغرب العربي، والعمل على دخول الاتفاقيات الدولية كتكتل وليس على أساس دول منفردة وذلك للوصول الى شروط تفاوضية تخدم مصالح دول اتحاد المغرب العربي.

ISSN (Online): 2521-8360

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية:

1. سلمى، صالحي. "دراسة تقييمية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية حالة: تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر" **مجلة العلوم التجارية**، العدد 19 لسنة 2015.
2. أبو عشة، محمد. " العلاقة بين الاستقرار والشراكة فى الفضاء المتوسطي " مجلة أكاديمية الدراسات العليا، العدد12.11 لسنة 2003).
3. الدليمي،عصام حسن أحمد، و صالح، علي عبدالرحيم، البحث العلمي أسسة ومناهجة (عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014)
4. عجمية، محمد عبد العزيز، وآخرون. التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 2006).
5. خشيم، مصطفى عبد الله. موسوعة علم العلاقات الدولية (مصراتة: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان , 2003).
6. شريط، عابد، واقع الشراكة الاقتصادية الأورومتوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الانسانية، العدد21 لسنة 2004 .

ثانياً المراجع باللغه الإنجليزية:

Dimitraki, O. (2010). Political Instability and Economıc Growth in Western Europe: A.
Causality Analysis for 55 Years. In *3rd PhD Conference in Economics*. , Brunel University, West London UK, 2010, pp.10, 16, 22

Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Evaluating structural equation models with unobservable variables and measurement error. Journal of Marketing Research,
. 18(1), 39 50

Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2011). PLSSEM: Indeed a Silver Bullet . Journal of Marketing Theory and Practice, 19 (2) pages 139-152

Henseler, J., & Christian, M. (2009). Ringle, and Rudolf R. Sinkovics," The Use of Partial
Least Squares Path Modeling in International Marketing," Advances in International Marketing, 20, 277- 319

Sarstedt, M., Ringle, C. M., Smith, D., Reams, R., & Hair Jr, J. F. (2014). Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM): A useful tool for family business researchers. Journal of family business strategy, 5(1), 105-115.

Yang, S., Isa, S. M., Wu, H., Ramayah, T., & Jermsittiparsert, K. (2020). Examining 1the
role of destination image, self-congruity and trip purpose in predicting post-travel intention: The case of Chinese tourists in New Zealand. Revista Argentina de. Clinica Psicologica, 29(5), 1504-1517

ثالثاً شبكة المعلومات الدولية:

- https://dspace.univ-guelma.dz/jspui/handle/123456789/8559